

دور اللامركزية في تعزيز المشاركة الشعبية دراسة تحليلية للتجربة الأردنية

The Role of Decentralization in Promoting Popular Participation, An Analytical Study of the Jordanian Experience

الدكتور عباس محمود عويد المحارمة

وزارة التنمية المحلية- الاردن

تاريخ النشر: 2024/01/20

تاريخ القبول: 2024/01/09

تاريخ الاستلام: 2023 /03/08

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور اللامركزية في تعزيز المشاركة الشعبية " دراسة تحليلية لتجربة اللامركزية الأردنية وقد تناولت الدراسة مفهوم اللامركزية الإدارية وأركانها واعتمدت الدراسة المنهج البنائي-الوظيفي لتحليل مؤشرات المشاركة الشعبية في تجربة اللامركزية الأردنية. كما تناولت الدراسة التنظيم اللامركزي في الأردن وألقت الضوء على القوانين المنظمة للهيئات اللامركزية سواء قانون مجالس المحافظات رقم (49) لسنة 2015 أو قانون البلديات رقم (41) لسنة 2015 ، مع إلقاء الضوء على بعض نصوص قانون الإدارة المحلية لعام 2021. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، من أبرزها أن التنظيم اللامركزي في الأردن يقتصر على مجالس المحافظات والبلديات، كما أظهرت النتائج أن قانون اللامركزية لعام 2015 زاد من نسب المشاركة في الانتخابات سواء على مستوى الترشح أو الانتخاب. مما يؤكد على أن وجود نظام لامركزي فعال يعزز المشاركة السياسية ، كما أن وجود مجالس لامركزية منتخبة يساهم في الحد من استئثار النظام السياسي بالسلطة.

كلمات مفتاحية: اللامركزية، المشاركة الشعبية، تجربة اللامركزية الأردنية.

Abstract:

This study aimed to reveal the role of decentralization in promoting popular participation "An analytical study of the Jordanian decentralization experience. The study dealt with the concept of administrative decentralization and its pillars. The study adopted the structural-functional approach to analyze the indicators of popular participation in the Jordanian decentralization experience. The study also dealt with decentralized organization in Jordan and shed light On the laws regulating decentralized bodies, whether the Provincial Councils Law No. (49) for the year 2015 or the Municipalities Law No. (41) for the year 2015, with shedding light on some provisions of the Local Administration Law for the year 2021. In Jordan, it is limited to provincial

and municipal councils, as the results showed that the decentralization law of 2015 increased participation in elections, whether at the level of candidacy or election, which confirms that the existence of an effective decentralization system enhances political participation, and the existence of elected decentralized councils contributes to reducing From the monopoly of power by the political system.

Keywords: Decentralization, Popular Participation, the Jordanian Decentralization Experience

مقدمة

في ظل التوجه العالمي نحو تعزيز الحريات وتفعيل مشاركة المجتمع المحلي بهدف تعزيز النهج الديمقراطي، أصبحت اللامركزية باعتبارها نمط إداري ينصب على توزيع اختصاصات الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وبين هيئات أو مجالس منتخبة أو مستقلة عن السلطة المركزية.

ولا يمكن الحديث عن نظام اللامركزية دون أن يسبق وجود تشريعات تؤمن الحريات العامة وتتوفر لدى النظام السياسي القناعة التامة بأهمية المشاركة المجتمعية بإدارة شؤونها المحلية فكلما كان السياق الديمقراطي أكثر وضوحاً ونجاحاً وتفعيلاً، كانت فكرة اللامركزية أكثر نجاحاً لكونها نتاجاً لمتغير وسيط على درجة عالية من الأهمية، وهو تطوّر الوعي السياسي والتثقيف السياسي للجماهير، مما يجعل المشاركة المجتمعية في مجالس اللامركزية أكثر فاعلية.

وتمثل التجربة اللامركزية في الأردن المحصلة النهائية للرؤى الملكية التي ابتدأت من عام 2005 حول ضرورة التحول نحو النظام اللامركزي من ومن أجل تعزيز المسيرة الديمقراطية ومواصلة عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري من خلال تعزيز المشاركة الشعبية في كل محافظة من محافظات الأردن في الشؤون المتعلقة بالمرافق العامة وأولويات الاستثمار والنفقات على المشاريع الرأسمالية والخدمية وفي الإشراف على أداء الجهات الرسمية في جميع المجالات. إلا أن التطبيق الحقيقي للامركزية تبلور عملياً في قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015. لذا جاءت هذا الدراسة لتحليل تجربة اللامركزية في الأردن من خلال الكشف عن دور اللامركزية في تعزيز المشاركة السياسية.

وسوف تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عن الإشكالية الآتية: ما دور اللامركزية في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن؟

وللإجابة عن تلك الإشكالية سوف يتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى قسمين؛ القسم الأول يتعلق بالتأصيل النظري لفكرة اللامركزية والمشاركة السياسية، والثاني يتناول مؤشرات المشاركة السياسية في ظل اللامركزية في الأردن.

المبحث الأول: التأصيل النظري للامركزية والمشاركة السياسية

تأثرت النظم الإدارية من حيث المبدأ بطبيعة النظام السياسي السائد، فالدولة في بداية نشأتها شهدت نوعاً من التركيز الإداري الشديد بحيث كانت جميع الصلاحيات متركز بيد الدولة فظهر مصطلح التركيز الإداري على أساس أن الدولة في بداية عهدها قامت على أساس نظرية الحق الإلهي المقدس للملوك وقد أثرت هذه النظرية على الجانب الدستوري من خلال تعزيز سلطة الملوك في مواجهة سلطة الكنيسة فانتهى الأمر إلى تركيز الصلاحيات بيد الملوك، وعلى النطاق الإداري فانتهى الأمر إلى القضاء على سلطان الأشراف الإقطاعيين على الوحدات المحلية مما أدى إلى تعزيز فكرة الإدارة المركزية¹، وبناء على ذلك تكون "سلطة إصدار القرارات وسلطة القيام بالأعمال بيد رئيس السلطة الإدارية"².

ولكن بعد تطور الدولة الحديثة وتعدد وظائفها أصبح من الصعوبة بمكان تركيز جميع الصلاحيات بيد السلطة المركزية فكان لا بد من الاستعانة بأسلوب آخر من أساليب التنظيم الإداري يتمثل بالتنظيم الإداري اللامركزي³. وحتى تتضح الصورة أكثر فلا بد من إلقاء الضوء على اللامركزية في بعدها القانوني والسياسي ومن ثم آليات تشكيل مجالس اللامركزية من خلال المباحث الآتية:

المطلب الأول: مفهوم اللامركزية

شكل نظام المركزية الإدارية عبئاً على النظم السياسية حيث أصبح أسلوب المركزية غير قادر على مواكبة التطورات التي شهدتها الدولة الحديثة نظراً لتعدد وظائف تلك الدولة وتشعبها، فاتجه الفقه الإداري إلى إصلاح الخلل الذي رافق تطبيق المركزية الإدارية من خلال البحث عن أساليب أخرى أكثر فاعلية في إنجاز المهام التي تحتاجها الوحدات الإدارية داخل جسم الدولة الواحد، فظهر أسلوب اللامركزية على أساس توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية من ناحية، وهيئات إدارة أخرى مستقلة ومتخصصة على أساس إقليمي أو مصلحي من ناحية أخرى، وتباشر هذه الهيئات سلطاتها في النطاق المرسوم لها في القانون، تحت رقابة الدولة وإشرافها من غير أن تكون خاضعة لها خضوعاً رئاسياً⁴.

وبناء على ذلك أصبح موضوع اللامركزية ذا بعدين الأول إداري يتناول التنظيم القانوني لموضوع اللامركزية، والثاني سياسي ركز بشكل أساسي على محددات الوصول إلى السلطة ومساءلة الحكومة المحلية، وتعزيز المشاركة الشعبية ودعم عمليات التحول الديمقراطي داخل المجتمع، فجوهر اللامركزية في القانون الإداري هو "توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وبين هيئات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية"⁵، أو هي "توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة في العاصمة وبين هيئات إقليمية أو مرفقيه مستقلة تباشر اختصاصاتها المحددة بموجب القانون تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية"⁶.

ومن خلال التعريفات السابقة يتضمن النظام اللامركزي جانبين، جانب قانوني وجانب سياسي؛ حيث يتمثل الجانب القانوني في تفتيت ظاهرة التركيز في ممارسة السلطات العامة في الدولة المعاصرة، في حين أن جانبه السياسي يتمثل فيما تقوم

عليه اللامركزية من توسيع لمفهوم الديمقراطية فتقل سلطة التقرير النهائي في الشئون العامة إلى هيئات محلية منتخبة تكون تطبيقاً عملياً لمعنى مساهمة الشعب في تحمل مسؤولياته.

المطلب الثاني: أركان اللامركزية

تقوم اللامركزية الإدارية على أساس إعطاء بعض مظاهر النشاط الإداري لهيئات مستقلة على الحكومة المركزية، يتحدد اختصاصها إما على أساس إقليمي (اللامركزية الإقليمية) أو على أساس مرفقي (اللامركزية المرفقية)، وهما صورتا اللامركزية. وحتى يوجد نظام لا مركزي فلا بد من توافر ثلاثة عناصر أساسية ، وفيما يلي توضيحاً لذلك:

المطلب الثاني: أركان اللامركزية:

يتطلب وجود أي نظام لامركزي توافر ثلاثة عناصر تتمثل بالآتي:

الاعتراف بوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح ذات الطابع الوطني:

إلى جانب الحاجات القومية العامة التي تم جميع المواطنين في الدولة كحاجات الأمن والدفاع والقضاء وغيرها، فإن هناك من الحاجات المحلية التي تم سكان الأقاليم ما يستحق تخصيص أنظمة قانونية خاصة بها وما يستلزم بالضرورة منح المجالس أو الهيئات المحلية التي تشرف على تلبية الشخصية المعنوية المستقلة تمكينها لها من الوفاء بهذه الاحتياجات وخدمة سكان الوحدات المحلية على نحو سليم⁷.

ويميز فقهاء القانون الإداري بين الحاجات القومية والحاجات المحلية في إطار الحديث عما يسمى بالمرافق المحلية وهي المرافق التي تقدم خدمات تخص إقليم معين من أقاليم الدولة، وبين المرافق الوطنية والتي تقدم خدماتها لجميع مواطني الدولة ، والمشرع هو الذي يقرر ما إذا كان المرفق مرفقة وطنية ومن ثم تتولى السلطة المركزية إدارته أم مرفقة محليا يتعلق باحتياجات الوحدة المحلية فتتولاه المجالس المحلية نفسها، وبمعنى آخر فهو الذي يحدد اختصاصات المجالس المحلية سواء أكان هذا التحديد حصرياً أم بصورة عامة⁸.

المطلب الثالث: استقلال الجهات اللامركزية عن السلطة المركزية:

الركن الثاني من أركان الإدارة المحلية هو وجود مجالس محلية منتخبة تتولى إدارة الشؤون المحلية وتمتع بنوع من الاستقلال في مواجهة الإدارة المركزية. والاستقلال في هذا السياق يعني تمتع المجلس المحلي بالحرية في ممارسة اختصاصاته وفي إنشاء وإدارة والإشراف على المرافق المحلية داخل حدود الوحدة المحلية التي يمثلها... وأن يكون لديه القدرة الذاتية مالية وإدارية للقيام بالواجبات الموكلة إليه⁹. ولضمان استقلال مجالس اللامركزية يتم تشكيلها عن طريق الانتخاب، بهدف التحول باتجاه ديمقراطية الإدارة، وتكمن أهمية هذا الركن في أن أبناء الوحدات المحلية أكثر دراية بمصالحهم المحلية، وبالتالي يكون الإشراف

على هذه المصالح من قبل قبلي ممثلي الوحدات المحلية الذين تم انتخابهم، ويكون دور المشرع تحديد نطاق تلك المصالح في ضوء القانون¹⁰.

لذا تحرص القوانين المتعلقة بالإدارة المحلية عادة على النص بشكل صريح على تمتع الهيئات المحلية بالشخصية الاعتبارية إدراكاً من المشرع لأهمية هذا العنصر في بناء نظام الإدارة المحلية، فقد نص المشرع الأردني في المادة 3 فقره (3) من قانون البلديات رقم (14) لسنة 2007 على أن مجلس البلدية يعتبر "شخصاً معنوية له أن يقاضي بهذه الصفة وأن ينبع عنه أو يوكل عنه من يشاء في الإجراءات القضائية وتنتقل إليه الحقوق والالتزامات التي كانت للمجلس السابق". كما ان قانون اللامركزية الأردني لعام 2015، أضفى الشخصية المعنوية على مجالس المحافظات وليس الوحدة الإدارية (المحافظة) فقد نصت الفقرة (أ) من المادة (6) من قانون اللامركزية الأردني لعام 2015 على أنه "يكون لكل محافظة مجلس يسمى مجلس المحافظة يتألف من عدد من الأعضاء ويتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري.

وتكمن أهمية استقلال الهيئات اللامركزية في أنّ المجموعات المحلية ومصالحها المتسمة بالطابع المحلي تُدار من قبل أشخاص يتم انتخابهم لهذه الغاية، بخلاف ما لو تم إيفادهم من الخارج لأنهم في هذه الحالة يجهلون الأولوية في قائمة الاحتياجات المحلية¹¹.

خضوع الأجهزة المحلية لإشراف السلطة المركزية:

يعد استقلال الهيئات المحلية عن السلطة المركزية نتيجة طبيعية لمنح هذه الهيئات الشخصية المعنوية، فالنتائج المترتبة على منح الشخصية المعنوية العامة هو استقلال هذه الشخصية بذمتها المالية عن السلطة المركزية واستقلالها بالمسؤولية ومشاركة السلطة المركزية بجزء من سلطتها لذا فإن استقلال الهيئات اللامركزية يكون من خلال تمكينها من القيام بوظيفتها الإدارية بعيداً عن السلطة المركزية، إلا إن هذا الاستقلال في ذاته استقلال نسبي ينشأ في إطار السلطة المركزية حيث تقوم تلك الهيئات بأعمالها تحت رقابة السلطة المركزية وإشرافها وتوجيهها، أو مل يسمى في الفقه الإداري بالوصاية الإدارية¹².

وخضوع هيئات اللامركزية لرقابة السلطة المركزية إجراء تنظيمي يهدف إلى الحفاظ على سلامة الدولة وتماسكها أن لا يكون استقلال الهيئات اللامركزية تاماً بل هو استقلال نسبي ؛ لأن الاستقلال التام يعني أن كل هيئة لا مركزية لها حق انتهاج السياسة الإدارية التي تراها مناسبة وهذا يؤدي إلى انعدام وحدة الاتجاه الإداري في الدولة ويهدد كيانها السياسي برمته ، لذا يقتضي النظام اللامركزي الإداري في جميع صورة إخضاع الوحدات الإدارية إلى نوع من الرقابة يطلق عليها الفقه الإداري مصطلح الوصاية الإدارية على اعتبار أن الوصاية الإدارية تعكس الرقابة التي تمارسها السلطة المركزية على الهيئات اللامركزية وفقاً لما يحدده القانون¹³.

وبناء على ذلك فإن الاستقلال الذي تتمتع به الهيئات اللامركزية ليس استقلالاً مطلقاً بل يبقى للسلطة المركزية حق الرقابة والإشراف على هذه الهيئات ضماناً لوحدة السياسة العامة للدولة وللتأكد من أن الخدمات تؤدي بكفاءة ومساواة. وتأخذ

هذه الرقابة هنا عادة شكل المساندة والمشاركة وتقديم النصح والإرشاد¹⁴. وتتلخص أهداف الوصاية الإدارية بالحفاظ على تماسك وحدة الدولة وكيانها، وربط الهيئات المحلية على اختلاف فروعها بجهاز إداري أعلى، إضافة إلى ضمان تحقيق الهدف من إنشاء الوحدات اللامركزية وهو تحقيق المصالح المحلية بما ينسجم والمصلحة العليا للدولة، وضمان التزام مجالس المحافظات بالأنظمة والقوانين أثناء تأديتها إعمالها، وأخيراً حماية المصلحة المحلية لأن خضوع مجالس المحافظات للوصاية الإدارية يضمن عدم انحراف تلك الهيئات عن مسارها الصحيح والمتمثل برعاية المصالح المحلية لأبناء الوحدات الإدارية. وبالرغم من أهمية الوصاية الإدارية على الهيئات اللامركزية إلا أن الفقه الإداري يؤكد على أن الوصاية الإدارية هي¹⁵:

1. استثناء على الأصل العام وهو استقلال الهيئات اللامركزية ولذلك لا توجد الوصاية الإدارية إلا بنص صريح وتكون في حدود هذا النص، في حين أن الرقابة الرئاسية لا تحتاج إلى وجود نص وتمارس بحكم القانون.

2. لا تعطى الحكومة المركزية حق توجيه أوامر وتعليمات ملزمة للهيئات اللامركزية لأن هذا يتنافى مع استقلال هذه الهيئات، في حين يستطيع الرئيس الإداري الأعلى في الرقابة الرئاسية أن يصدر مثل هذه الأوامر والتعليمات وعلى المسؤولين إطاعتها تحت طائلة المسؤولية التأديبية.

3. لا تعطي الحكومة المركزية سلطة التصرف ابتداءً، إذ أن ذلك من حق الهيئات المحلية حتى لو كان القرار أو التصرف خاضعاً لتصديق السلطة المركزية.

4. لا تعطى الحكومة المركزية سلطة تعديل قرارات الهيئات اللامركزية أو حلها أو إلغائها كما هو الشأن في مسألة الرقابة الرئاسية، بل أن كل ما يمكن أن تفعله هو التصديق على قرارات هذه الهيئات كلياً أو رفضها كلياً.

وعند النظر في قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015 يُلاحظ أن الجهة الوصائية على مجالس المحافظات هي وزارة الداخلية ومجلس الوزراء، في حين أن قانون البلديات رقم (41) لسنة 2015 جعل الجهة الوصائية على المجالس البلدية هي وزارة الشؤون البلدية ومجلس الوزراء أيضاً، وبحسب مشروع مسودة قانون الإدارة المحلية لسنة 2020، فالجهة الوصائية في هذا القانون هي وزارة الإدارة المحلية ومجلس الوزراء والوزير حيث نصت الفقرة (1/ب) من المادة (4) لسنة 2020 على لوزارة الإدارة المحلية "اتخاذ الإجراءات اللازمة للرقابة على مدى التزام مجالس المحافظات والبلديات ومجالسها واللجان التنظيمية ومجالس الخدمات المشتركة بتطبيق أحكام التشريعات المتعلقة بعملها واتخاذ الإجراء المناسب بحق المخالف منها. كما نصت الفقرة (3/ب) من نفس المادة على أن من صلاحيات وزارة الإدارة المحلية "متابعة أداء مجالس المحافظات والمجالس البلدية ومجالس الخدمات المشتركة وتمكينها من القيام بمهامها وواجباتها". كما أعطى المشرع الأردني مجلس الوزراء صلاحيات حل المجالس المحلية بناءً على تنسيب الوزير(1) أو وقف رئيس مجلس المحافظة أو رئيس البلدية في حال عدم قيامه

بالواجبات الموكلة إليه بموجب التشريعات أو التنسيب لمجلس الوزراء محل المجلس إذا تبين أنه قد قصر بالقيام بالمهام والوظائف المطلوبة منه أو في حال مخالفته للقوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبها.

ولعل قانون الإدارة المحلية رقم (22) لسنة 2021 كانت أكثر دقة في تحديد الجهة الوصائية على الهيئات اللامركزية لأنها أناطت مسألة الوصاية بجهتين إداريتين هما وزير الإدارة المحلية ومجلس الوزراء.

وهنا ترى الدراسة أن الشروط السابقة يمكن أن تفرز نظام إدارة محلي نظريا إلا أنه من حيث الواقع لا تكفي الشروط السابقة لإقامة نظام محلي فلا بد من منح الوحدات المحلية الشخصية المعنوية واستقلال الذمة المالية، وإلا تحولت الإدارات المحلية إلى مجرد أدوات أو فروع بيد السلطة المركزية وأن كانت من حيث الظاهر إدارات محلية.

المبحث الثاني: مؤشرات المشاركة الشعبية في ظل نظام اللامركزية الأردني

تقوم فلسفة المشاركة الشعبية على تحقيق التعاون بين مسؤولي الوحدات المحلية وبين القواعد الشعبية في تلك الوحدات ؛ لأن تحقيق التنمية مسؤولية مشتركة بين الجانب الحكومي على نطاق التخطيط والأشراف والتوجيه والتنظيم والرقابة وأجراء البحوث والتمويل، وبين المواطنين المستفيدين من البرامج والمشروعات باعتباره ما سيترب عليها من مزايا تسهم في إشباع حاجات سكان الوحدات المحلية¹⁶.

المطلب الأول: مفهوم المشاركة الشعبية:

تطور مفهوم المشاركة الشعبية في الأدبيات السياسية والإدارية بعد أن أدرك المؤسسات العامة أهمية دور المجتمع في عمليات التنمية الشاملة، نظرا للحاجات المتزايدة للمجتمع المحلي ، لذا كانت المشاركة الشعبية هي النافذة التي يتم من خلالها تمكين المواطنين من التعبير عن احتياجاتهم من خلال المشاركة في وضع الخطط والبرامج التي تلبي تلك الاحتياجات، منا أنها تساعد المجتمع المحلي على الاستخدام الأمثل لطاقت سكان الوحدات المحلية في العمليات التنموية¹⁷.

وذا كان إشراك المواطنين في أعمال الإدارة المحلية أمرا ضروريا ، فعندما يشارك سكان الوحدات المحلية في القرار المحلي فإن من شأن ذلك ان يعزز شعور المواطنه لديهم ويساعد على إنجاز البرامج والأهداف التنموية بفاعلية أكبر، كما أن المشاركة الشعبية تعمق مفهوم الديمقراطية لدى المواطنين لأن نظام الإدارة المحلية يقوم أساسا تهيئة الفرصة للمواطنين لانتخاب ممثلهم، وبالتالي يتدرب المواطنون على أصول العمل السياسي نتيجة لاختيارهم أعضاء الهيئات المحلية¹⁸.

وقد ارتبط مفهوم المشاركة الشعبية بمفهوم الإدارة المحلية عموما باعتبار أن اللامركزية تسعى إلى منح المزيد من السلطة للأفراد من خلال المشاركة في اختيار ممثلي المجالس المحلية حيث أن اللامركزية في أساسها مصممة لمنح الجماعات المحلية فرصة للمشاركة في اتخاذ ذات العلاقة بوحدهم المحلية ؛ بمعنى آخر يُنظر إلى اللامركزية على أنها إستراتيجية واضحة للحكم تسعى إلى تمكين المواطنين من إدارة شؤونهم المحلية¹⁹. لذا فإن مسألة المشاركة السياسية في الإدارة العامة تُعد وسيلة للتعاون

بين الحكومة والمواطنين لتعزيز القيم الديمقراطية لأن توفير المزيد من الفرص لمشاركة المواطنين والمساهمة في تقييم الأداء الحكومي وصنع السياسات هو إستراتيجية مهمة لتحسين الثقة في الحكومة من جهة وتطوير العمل الإداري من جهة أخرى²⁰.

من جهة أخرى تعد المشاركة الشعبية احد مسارات التحول الديمقراطي من خلال مشاركة الفرد المباشرة للأفراد في صنع القرارات المحلية وتعزيز الشفافية في العمل الإداري ووضع الحلول والمقترحات للمشاكل التي يواجهها سكان الوحدات المحلية، ومن ثم تكون المشاركة الشعبية أحد قنوات الاتصال بين الحكومة والمواطنين مما يجعل القرار المتلق بالوحدات المحلية ثمرة التشاور والتشارك بين القواعد الشعبية وصانع القرار وبالتالي تكون المسؤولية مشتركة بين الطرفين²¹

وبناء على ذلك يتحدد مفهوم المشاركة الشعبية باعتباره نشاط يقوم به سكان الوحدات المحلية من اجل التأثير على ممثليهم في المجالس المحلية بهدف اتخاذ القرارات التي تنسجم مع رغبات سكان الوحدات المحلية وتشبع رغباتهم²².

وبحسب كل من (Michels: 287، 2012) أن المشاركة الشعبية تسهم في تعزيز النهج الديمقراطي التشاركي أكثر من النهج الديمقراطي التمثيلي؛ حيث تسمح المشاركة الشعبية في تحقيق العناصر الآتية²³:

التأثير على القرار المحلي من خلال منح الأفراد فرصة المشاركة في القرار المحلي .

الاندماج: حيث تسمح المشاركة الشعبية بدمج الأفراد في عملية اتخاذ القرار المحلي وبالتالي يصبحوا جزء من القرار المتخذ.

الحوار والمداولات: حيث يتم اتخاذ القرار بعد عدة جولات من المداولة والتشاور وبالتالي يكون القرار أكثر عقلانية.

الشرعية: حيث تزيد المشاركة الشعبية من شرعية القرار المتخذ مما يجعله أكثر قبولا وانسجام مع احتياجات الأفراد.

وفي الأدبيات العربية ارتبط مفهوم المشاركة الشعبية بالتنمية المحلية ؛ لأن التنمية بالأساس تنطلق من القاعدة الشعبية فتعبر عن الحاجات الفعلية لسكان الوحدات المحلية وبالتالي توجه الجهود الحكومية إلى تحقيق المشرعات التي يحتاجها السكان المحليون²⁴. وبالتالي تم تعريف المشاركة الشعبية على انها المشاركة في صنع القرار المحلي سواء ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الحلول للمشكلات التي تواجه سكان الوحدات المحلية²⁵، كما تُعرف المشاركة الشعبية بأنها " عملية توحيد جهود المجتمع المحلي مع الجهد الرسمي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحسين مستوى المعيشة لسكان الوحدات المحلية وإشباع حاجاتهم²⁶ ، كما تعرف بأنها " العملية التي يتم من خلالها مساهمة السكان المحليين في صياغة السياسات والخطط التنموية الخاصة بالوحدات المحلية الخاصة بهم واقتراح أفضل الوسائل لتحقيق تلك السياسات والأهداف²⁷.

ومن خلال التعريفات السابقة ترى الدراسة أن المشاركة الشعبية تمثل نقطة الارتكاز في عمليات التنمية المحلية، فمشاركة الأفراد على المستوى المحلي تجعل عمليات التنمية تنطلق من القواعد الشعبية باتجاه رأس الهرم أي أن التنمية في هذه الحالة تنطلي من أسفل إلى أعلى من خلال تعاون الجهود المحلية مع الأجهزة الحكومية مما يجعل عمليات التنمية أكثر واقعية باعتبار أن الأفراد المحليون أعرف بحاجاتهم الأساسية كما يجعل في الوقت ذاته سياسات تنفيذ المشاريع المحلية أكثر فاعلية لأنها تنسجم مع رغبات الأفراد ورغباتهم.

المطلب الثاني: مؤشرات المشاركة الشعبية في ظل قانون اللامركزية الأردني

تتضمن المشاركة الشعبية بعدا سياسيا يتمثل بمشاركة السكان المحليين في اختيار الهيئات المحلية عن طريق الانتخاب، وعند النظر في التجربة الأردنية يظهر أن المشاركة السياسية في تلك التجربة ذات بعد سياسي أكثر من كونها أداة للتنمية المحلية، وفيما يلي أبرز مؤشرات المشاركة الشعبية في اختيار الهيئات اللامركزية،

أولاً: مؤشرات المشاركة الشعبية في الانتخابات اللامركزية لعام 2013 : جرت الانتخابات البلدية في الأردن بتاريخ 27 أغسطس 2013 بهدف انتخاب المجالس البلدية والمحلية، وفيما يلي أبرز مؤشرات المشاركة الشعبية في هذه الانتخابات:

مؤشر حق الانتخاب : جرت هذه الانتخابات بموجب قانون البلديات رقم (13) لسنة 2011 لانتخاب المجالس البلدية البالغ عددها (100) بلدية باستثناء بلدية أمانة عمان الكبرى حيث بلغ عدد البلديات على مستوى المملكة (100) بلدية باستثناء مجلس أمانة عمان الكبرى والذي تكون من (42) عضو يتم انتخاب (28) منهم بالانتخاب المباشر وموزعين على (22) ممثلاً لدوائر الأمانة و(6) مقاعد إضافية هي حصة الكوتا²⁸.

مؤشر عدد الناخبين: بلغ عدد الناخبين (3702503) ناخبا وناخبة تم تسجيلهم في الانتخابات البلدية لعام 2013 وبلغ عدد الذين مارسوا الحق الانتخابي (763909) أي ما نسبته (32.4%) من العدد الكلي للناخبين²⁹.

مؤشر الترشح للانتخابات: بلغ العدد النهائي لطلبات الترشح سواء لرئاسة البلدية أو العضوية (2803) موزعين على (590) مرشحا للرئاسة من بينهم (5) سيدات و(2213) مرشحا للعضوية بينهم (474) مرشحة في حين بلغ عدد المرشحين في مناطق أمانة عمان الكبرى (151) من بينهم (19) مرشحة . والجدول أدناه يبين توزيع أعداد المرشحين لرئاسة وعضوية المجالس المحلية.

جدول(1) توزيع أعداد المرشحين لرئاسة وعضوية المجالس المحلية³⁰

المرشحين الذكور		العدد الكلي
إناث	ذكور	الرئاسة (600)
5	590	
474	1739	العضوية (2213)

مؤشر مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية(2013) :

كان حضور المرأة في الانتخابات واضحاً فقد تمكنت المرأة من الفوز سواء عن طريق الكوتا أو التنافس الحر في الانتخابات البلدية بمجموعة من المقاعد حيث بلغ العدد الكلي للمقاعد التي حصلت عليها المرأة (345) وبواقع (282) عن طريق الكوتا و (51) بالتنافس الحر، إلا أن المرأة لم تحصل على أي مقعد لرئاسة البلدية، ومع ذلك يمكن القول بأن قانون البلديات لسنة (2011) أدرج الكوتا النسائية في مجالس البلديات الأمر الذي عزز مشاركة المرأة في تلك الانتخابات وزاد من نسب المشاركة في الانتخابات البلدية لعام 2013 سواء على مستوى الترشح أو الانتخاب أو الفوز بمقاعد بمجالس المحافظات.

ثانياً: مؤشرات المشاركة الشعبية في الانتخابات اللامركزية (2017) :جرت الانتخابات البلدية واللامركزية في المملكة الأردنية الهاشمية في 17 آب / أغسطس لعام 2017 وفيما عرضاً لأبرز مؤشرات المشاركة الشعبية في التجربة اللامركزية الأردنية:

الملاح العامة لمجالس اللامركزية في الأردن: سبق بيان أن الهيئات للامركزية في الأردن تتمثل بشكلين أساسيين هما (مجالس المحافظات والبلديات)، وفيما يلي رصد للملاح العامة لكلا المجلسين:

أولاً: مجالس المحافظات : جرت انتخابات مجالس المحافظات لأول مرة في الأردن بعد صدور قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015 وقد تضمن القانون المذكور الشروط الواجب توافرها في المرشح وأعداد المقاعد التي تتم عن طريق الانتخاب والنسبة التي تعينها السلطة المركزية. وتتمثل المؤشرات التي تضمنها القانون بالآتي:

1-مؤشر أعداد المنتخبين من أعضاء المجلس: نص قانون اللامركزية على أنه يتم انتخاب (85%) من أعضاء مجلس المحافظة في حين تعين السلطة ما لا يزيد على (15%) من عدد أعضاء المجلس المنتخبين أعضاء في المجلس على أن يخصص ثلث هذه النسبة للنساء. وقد بلغ عدد مجموع مقاعد مجالس المحافظات (380) مقعد منها (32) للكوتا

النسائية، و(45) عضو تعينهم. وفيما يخص البلديات فإن اختيار المجلس يتم بالانتخاب باستثناء ما نصت عليه نصت المادة (69) من قانون البلديات رقم(41) لسنة (2015) على أن " للوزير بموافقة مجلس الوزراء أن يعين عضوين إضافيين في كل مجلس بلدية ويكون لهاذين العضوين حقوق الأعضاء المنتخبين نفسها. وبحسب القانون تقسم معظم بلديات المملكة إلى مجالس محلية. تضم المملكة (١٠١) بلدية، بما فيها أمانة عمان الكبرى، ويتبع (٨٢) بلدية منها (٣٥٧) مجلساً محلياً، ويوجد (١٨) بلدية لم تقسم إلى مجالس محلية، ينتخب رئيسها وأعضاؤها بشكل مباشر³¹.

مؤشر أعداد المرشحين : يعكس هذا المؤشر أعداد المتنافسين على مقاعد المجالس اللامركزية على نحو ما هو مبين في الجدول أدناه

جدول(2) أعداد المرشحين لمقاعد مجالس اللامركزية 2017

المحافظة	رئيس بلدية			مجلس محلي			مجلس محافظة		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
عمان	45	0	45	369	99	495	206	15	221
اربد	115	2	117	984	260	1244	161	11	172
الزرقاء	31	1	32	245	81	326	114	15	129
البلقاء	40	0	40	302	86	388	93	10	103
الكرك	53	0	53	372	107	479	78	19	97
مأدبا	32	0	32	138	103	171	64	3	67
المفرق	106	1	107	536	183	719	128	9	137
جرش	24	0	24	166	49	215	48	6	54
عجلون	25	0	25	201	58	259	74	12	86
الطفيلة	29	0	29	144	23	167	58	7	56
معان	21	0	21	153	37	190	53	3	56

دور اللامركزية في تعزيز المشاركة الشعبية دراسة تحليلية للتجربة الأردنية

العقبة	13	0	13	62	25	87	47	5	52
المجموع	534	4	538	3699	1041	4740	1124	115	1239
	538			4740			1239		
	6517								

يعكس الجدول السابق قصورا في مستوى مشاركة المرأة في اللامركزية على مستوى الترشح ولعل سبب ذلك أن المشرع حدد نسبة أعضاء النساء في مجالس المحافظات، ولكن على مستوى البلدية يمكن القول بأن المشرع لم يحدد نسب معينة لأعضاء مجالس البلديات لذا كانت مستوى مشاركة النساء في البلديات أعلى منها على مستوى مجالس المحافظات.

3. مؤشر نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات لعام 2017: يعكس هذا المؤشر إعداد الناخبين والخصائص العامة لهم على نحو ما هو مبين في الجدول أدناه

جدول (3) أعداد الناخبين والخصائص الديمغرافية لهم.

العدد الكلي للناخبين	عدد المقترعين	النسبة	النوع الاجتماعي للمقترعين	العمر الزمني للمقترعين
4.109.423	1.302.949	31%	نسبة الذكور	نسبة الإناث
			51.9%	48.1%
			43%	47%
			أعلى من 35	35 - 18

يظهر من الجدول السابق أن نسبة الاقتراع منخفضة قياسا إلى النسبة الكلية لأعداد الناخبين فقد بلغت النسبة وفق الإحصائيات الرسمية (31%) من نسبة من يحق لهم الانتخاب، ولعل هذه النسبة تعكس عزوفا للمشاركة في انتخابات المجالس اللامركزية، ولكن عند مقارنة نسبة المشاركة في انتخابات البلدية لعام 2013 بالانتخابات البلدية لعام 2017 نجد أن النسبة تطورت فقد كانت في عام 2013 لا تزيد عن (24%) في حين بلغت عام 2017 (31%) ولعل مرد ذلك هو زيادة عدد المرشحين في انتخابات 2017 كما أن تجربة انتخاب مجالس المحافظات إلى جانب البلدية أدت إلى زيادة مستوى المشاركة في الانتخابات، وأخيرا كان لخوض الحركة الإسلامية للانتخابات عام 2017 أثر في زيادة نسبة المشاركة في الانتخابات اللامركزية³².

وعلى مستوى أمانة عمان فقد أفرد قانون البلديات رقم (41) لسنة (2015) أحكاما خاصة لأمانة عمان، حيث نصت الفقرة (1/ ج) من المادة (3) من قانون البلديات لسنة (2015) على أن مجلس الوزراء يقسم أمانة عمان الكبرى إلى دوائر انتخابية يحددها ويحدد عدد الأعضاء الذين ينتخبون في كل دائرة منها بقرار يصدر عنه. في حين نصت الفقرة (2/ج) من المادة نفسها على أنه " يتولى إدارة أمانة عمان الكبرى مجلس يحدد مجلس الوزراء عدد أعضائه على أن ينتخب (75%) من الأعضاء انتخابا مباشرا ويعين العدد الباقي منهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من رئيس الوزراء. وتفيد المؤشرات العامة بهذه الانتخابات أن عدد المرشحين بلغ (145) مرشحا منهم (12) مرشحة تنافسوا على (28) مقعدا منها (6) مخصصة للكوتا حيث بلغت نسبة التنافس (5.2) مرشحا لكل مقعد.

مؤشر مشاركة المرأة: شاركت المرأة في انتخابات اللامركزية في عام 2017 حيث تعكس الملامح العامة حضور المرأة في تلك الانتخابات على مستوى الترشح والجدول أدناه يبين ذلك

جدول (4) نسبة مشاركة المرأة في انتخابات اللامركزية على مستوى الترشح والفوز بالتنافس

نوع المجلس	العدد	النسبة إلى أعداد المرشحين	المقاعد التي فازت بها	النسبة
مجلس المحافظة	115	3.9%	4 من اصل (355)	1%
رئاسة البلدية	4	0.7%	-	0
المجالس المحلية وأمانة عمان	1160	17.8%	549	11%
البلديات				

(الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى البيانات الرسمية)

مؤشر مشاركة الأحزاب في الانتخابات اللامركزية

تمثل الأحزاب السياسية أهم المؤسسات التي تؤثر على المشاركة الشعبية. في معظم البلدان ، حيث تحدد الأحزاب المرشحين الذين يتم ترشيحهم وانتخابهم والقضايا التي تحظى بالاهتمام الوطني. وبالتالي فإن دور الأحزاب السياسية هو المحدد الرئيسي لآفاق الإصلاح السياسي مؤشرا هاما من مؤشرات الديمقراطية على المستوى الوطني. ولأن الأحزاب السياسية لها تأثير كبير في تشكيل الآفاق السياسية فإن الحكومات تسعى إلى تعزيز المشاركة الحزبية في الانتخابات.

دور اللامركزية في تعزيز المشاركة الشعبية دراسة تحليلية للتجربة الأردنية

وعلى مستوى الساحة الأردنية فقد خاضت الأحزاب انتخابات اللامركزية على مستوى الترشح والانتخاب بل أن التطور الذي شهدته انتخابات عام 2017 من حيث زيادة نسبة الاقتراع والترشيح يرجع في جزء كبير منه إلى مشاركة الأحزاب في تلك الانتخابات وبخاصة حزب جبهة العمل الإسلامي الذي قاطع انتخابات البلديات عام 2013.

وتفيد التقارير الصادرة عن وزارة الشؤون السياسية أن (300) مرشح حزبي خاضوا انتخابات اللامركزية عام 2017 وقد فاز منهم (87) مرشحا أي ما نسبته (3,5%) من مجموع المقاعد، ولعل هذه النسبة تعكس ضعف الأحزاب في المشاركة في الانتخابات اللامركزية .

وقد شاركت العديد من الأحزاب في انتخابات اللامركزية على نحو ما هو مبين في الجدول أدناه

جدول(5) : الأحزاب المشاركة في انتخابات اللامركزية 2017

اسم الحزب	المرشحين على قائمة الحزب	المرشحين خارج قائمة من أعضاء الحزب
جبهة العمل الإسلامي	50	21
حزب الوسط الإسلامي	20	-
إتلاف الأحزاب اليسارية	29	اعلن الحزب انه دعم مرشحين من غير الحزب
حزب الوحدة الشعبية	-	دعم 23 مرشحا
الحزب الشيوعي	3	دعم قائمة وطنية في الكرك
حشد	25	-

المصدر (الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الرسمية)

لا تعكس المؤشرات العامة لمشاركة الأحزاب اهتماما كبيرا على مستوى انتخابات اللامركزية ، حيث لا تفيد بيانات الأحزاب أو الإحصائيات الرسمية أعداد دقيقة عن المشاركة الحزبية في انتخابات اللامركزية مقارنة بالانتخابات النيابية ، ومما يؤكد ذلك أن الأحزاب التي خاضت انتخابات اللامركزية لم تتبنى أي برنامج انتخابي باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي، وهذا ما يؤكد حقيقة ضعف التجربة الحزبية في الأردن خاصة أن المنظومة التشريعية والقانونية لانتخابات

اللامركزية تتيح للأحزاب فرص الترشح والانتخاب ولكن غياب أحزاب حقيقة على أرض الواقع هو ما يؤكد ضعف التجربة في الأردن.

الخاتمة:

ظهر من خلال الدراسة أن جوهر اللامركزية يتمثل بتقاسم الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية سواء أكانت إقليمية أم مرفقية بحيث تستقل تلك الهيئات نسبياً عن السلطة المركزية. وأن من الأركان الأساسية لأي نظام لامركزي خضوع الهيئات اللامركزية لرقابة السلطة المركزية وإشرافها، وهذا ما اصطُح على تسميته بالوصاية الإدارية. من أجل ضمان حسن تنفيذ الأعمال من قبل الهيئات اللامركزية من جهة، والحفاظ على تماسك الدولة وسلامتها من جهة أخرى. كما أن التنظيم اللامركزي في الأردن يقتصر على الجانب الإداري مثلاً بالبلديات ومجالس المحافظات، لأن مسألة اللامركزية السياسية تظهر في الدول المركبة مثل الدول الاتحادية، وأظهرت المؤشرات العامة للدراسة على مستوى تعزيز المشاركة الشعبية، أن التجربة اللامركزية في الأردن قد زادت من نسب المشاركة في الترشح والانتخاب في انتخابات اللامركزية لعام 2017 وكان ذلك بسبب ظهور هيئة لامركزية جديدة تمثلت بمجالس المحافظات. كما أظهرت المؤشرات أن نسب مشاركة المرأة في انتخابات اللامركزية لعام 2017 كانت متدنية على مستوى الحصول على مقاعد في انتخابات اللامركزية، وعلى مستوى رئاسة الهيئات اللامركزية لم تحصل المرأة الأردنية على رئاسة أية هيئة لامركزية. وأخيراً أظهرت المؤشرات العامة ضعف الأحزاب في انتخابات اللامركزية فلم تكن هناك أية مشاركة فاعلة باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي، كما أن الأحزاب التي خاضت الانتخابات اللامركزية لم تطرح أية أي برنامج حزبي حقيقي باستثناء جبهة العمل الإسلامي.

الهوامش

- 1 - الجرف، طعيمة، (1987) القانون الإداري دراسة مقارنة في تنظيم ونشاط الإدارة العامة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة. ص 90
- 2 - زريق، برهان (2016) السلطة الإدارية، ط 1، وزارة الإعلام السورية، دمشق. ص 81
- 3 - القبيلات، حمدي (2010) مبادئ الإدارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الأردنية الهاشمية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1. ص 48.
- 4 - الجرف، طعيمة، (1987) القانون الإداري دراسة مقارنة في تنظيم ونشاط الإدارة العامة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة. ص 116
- 5 - القبيلات، حمدي (2010) مبادئ الإدارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الأردنية الهاشمية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1. ص 48.
- 6 - الطهراوي، هاني (2006) القانون الإداري، دار الثقافة، عمان. ص 142.
- 7 - قباني، خالد (1981) اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، منشورات دار عويدات، بيروت، ط 1. ص 139.
- 8 - الطهراوي، هاني (2004) قانون الإدارة المحلية : الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا مع دراسة أحدث التعديلات المتعلقة بمهكلة السلطات المحلية في النظامين، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 143.

- 9 - الخلايلة، محمد(2009) الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر، دراسة تحليلية مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص49.
- 10 - محسن، زيننت(2018) مدى توافق لامركزية الإدارة في العراق مع المبادئ العامة للامركزية الإدارية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، 11(36) 283.
- 11 - بدير، علي والبرزنجي، عصام والسلامي، مهدي(2011) مبادئ وأحكام القانون الإداري، المكتبة القانونية، بغداد ، ص121.
- 12 - كنعان، نواف (2006) القانون الإداري، الكتاب الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص173.
- 13 - الحسبان، عيد (2007) حدود الوصاية الإدارية على المجالس المحلية في النظم المقارنة، دراسة مقارنة ، مجلة علوم الشريعة والقانون، 34(2) ص429
- 14 - الخلايلة، محمد (2018) القانون الإداري، الكتاب الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص115
- 15 - 15 - كنعان، نواف (2006) القانون الإداري، الكتاب الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص167.
- 16 - المراغي، حلمي(1995) الديمقراطية والمشاركة الشعبية ودورها في التنمية المحلية، مجلة الإدارة: اتحاد جمعيات التنمية الإدارية، القاهرة، 28(1) 95.
- 17 - ساعود، جمال(2020) واقع المشاركة الشعبية في التنمية المحلية في الجزائر: مراجعة تقييمية، مجلة العلوم الاجتماعية، 48(1) ص163.
- 18 - المعاني، عودة وأبو فارس، محمود(2000) الإدارة المحلية أسس وتطبيقات، ط3، (د.ن). ص23
- 19 - Kessy ,Ambrose(2013) Decentralization and Citizens' Participation: Some Theoretical and Conceptual Perspectives . African Review Vol. 40, No. 2, 2013: 215
- 20 - Kim, Soonhee and Lee, Jooho(2019) Citizen Participation, Process, and Transparency in Local Government: An Exploratory Study , The Policy Studies Journal, Vol. 01, No. 02, 2.
- 21 - بوعلام الله، يوسف(2020) واقع تطبيق اللامركزية الإدارية في ظل التدبير التشاركي، مجلة الدراسات الحقوقية، 8(1) ص128.
- 22 - Hague, R. & Harrop, M. (2004) Comparative Government and Politics: An Introduction. 6th (ed.). Basingstoke, New York: Palgrave Macmillan, P123
- 23 Michels. Ank (2012): Citizen Participation in Local Policy Making: Design and Democracy, International Journal of Public Administration, 35(4) 287.
- 24 - السبتي، وسيلة ووفاء، رايس وزعرور، نعمة(2019) التنمية المحلية والمشاركة الشعبية، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الجزائر، (30) 86

- 25 - أحمد، محمد(2008) دور الحكم المحلي والإقليمي في المشاركة، منتدى المائدة المستديرة: الأدوار الجديدة للحكومة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص13
- 26 - عمر، محمد(2010) دور المشاركة الشعبية في التنمية الريفية، مجلة المنير، السودان، (13) ص123.
- 27 - عابد، شريط وياسين، بن الحاج جلول(2015) دور المشاركة الشعبية في تفعيل سياسات التنمية المحلية، مجلة فكر وإبداع، مصر، (96) ص378
- 28 - الخوالدة، صالح(2018) مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م، مجلة دراسات وأبحاث: جامعة الجلفة - الجزائر، ص32.
- 29 - تقرير الهيئة المستقلة للانتخابات في الأردن (2013) ص32.
- 30 - الخوالدة، صالح(2018) مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات اللامركزية لعام 2017م، مجلة دراسات وأبحاث: جامعة الجلفة - الجزائر، ص32.
- 31 - خاطر، أيمن والمجالي، عبدالله(2018) الانتخابات البلدية واللامركزية الأردنية لعام 2017 دراسة سياسية وإحصائية ، مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن. ص6
- 32 - خاطر، أيمن والمجالي، عبدالله(2018) الانتخابات البلدية واللامركزية الأردنية لعام 2017 دراسة سياسية وإحصائية ، مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن. ص20